٢٤

مدى ملائمة المعايير والقواعد المحاسبية لمواجهة تحديات المحاسبة عن العملات الافتراضية المشفرة دراسة تحليلية

The suitability of accounting standards and rules to meet the challenges of accounting for virtual cryptocurrencies / an analytical study

د. ماجدة عبد المجيد عبد العزيز

Lecture: Dr. Majida A.Majeed.A. Aziz

كلية الفارابي الجامعة / العراق

Al-Farabi University College

المستخلص:

العملات الافتراضية المشفرة هي شكل رقمي من العملات يستخدم المعادلات الرياضية وتقنية سلسلة الكتل Block chain لتشفير البيانات. ومن هنا وجب التعرف على ماهية وطبيعة هذه العملات الافتراضية ،حيث نمت شعبية هذا النوع من العملات بشكل كبير على مدار السنوات القليلة الماضية على الرغم من رفض اغلب البنوك المركزية وسلطات الدول الاعتراف بان العملات المشفرة هي اموال. ومع ذلك بدأت بعض الشركات في قبولها كوسيلة للدفع مقابل سلع وخدمات. ومن المتوقع ان يتزايد التعامل بالعملات المشفرة في المستقبل من قبل الاشخاص والشركات . ولكن هذا التوجه سيثيرالعديد من المشكلات المحاسبية بسبب طبيعة هذه العملات ، وسيتعين على الشركات التي تحتفظ بهذه العملات في نهاية السنة المالية المحاسبة والابلاغ عنها في القوائم المالية ، ومع ذلك ، فإن مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي (FASB) لم يقدم الارشاد المحاسبي للمحاسبة عن العملة المشفرة. الغرض من هذا البحث هوتحليل للمعايير والقواعد المحاسبية الملائمة لعرض كيفية قيام الشركات بالإبلاغ عن العملات المشفرة بحسب اسباب اقتناؤها وبالاستناد إلى الأدلة المستمدة من مراجعة الأدبيات المحاسبية . وتمت التوصية على ضرورة معالجة مشكلات العملات الافتراضية المشفرة من قبل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة .

الكلمات المفتاحية : المعايير والقواعد المحاسبية ، العملة الافتراضية المشفرة ، المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) ، معايير اعداد التقارير المالية الدولية (IFRS).

Abstract

:

Cryptocurrency is a digital form of currency that uses mathematical equations and block chain technology to encrypt data. The popularity of this type of currency has grown exponentially over the past few years due to more people and

companies using it despite the refusal of central banks and country authorities to recognize cryptocurrencies as money. However, some companies have begun to accept it as payment for goods and services. It is expected that more people will With this, companies .turn to cryptocurrencies in the future will have to find ways to account for and report them in the financial statements, however, the Financial Accounting Standards Board (FASB) has not yet determined how to account for cryptocurrency, leaving companies without formal guidance on the subject. The purpose of this research is to present potential accounting policies to view how companies will report cryptocurrencies in the future based on evidence derived from a review of the accounting literature. The need to address digital currency problems was recommended by the International Accounting Standards Board.

Keywords : accounting standards and rules, virtual Cryptocurrencies, Generally accepted accounting principles (GAAP), International Financial Reporting Standards (IFRS).

منهجية البحث :

المقدمة :

أدت التطورات التكنولوجية والابتكارات الناتجة عنها إلى تغيير جذري في الطريقة التي تقدم المؤسسات بها خدماتها، لاسيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،فضلا عن سلوك المستهلكين تجاه مختلف المنتجات والخدمات ، كذلك على صعيد الصناعة المالية والمصرفية، وعلى وجه الخصوص قطاع الدفع وتحويل الأموال من خلال نظم الدفع المتطورة ، والعملات الرقمية والافتراضية وغيرها .

وقد شهدت انظمة النقد العالمية في السنوات الاخيرة تطورات في سياساتها ، من أهمها ظهور العملات الافتراضية المشفرة ، اذ تعرف بأنها وحدة التبادل التجاري بهيئتها الالكترونية, وهي عملات مشفرة غير مركزية تعمل بنظام الند للند(Peer–to–Peer) وهو مبدأ يعتمد على طرفين للمعاملة وهم مستخدميها و تدار من قبلهم بالكامل بدون تدخل اي وسيط اوسلطة مركزية ، ويتم ذلك عبر الوسائط الالكترونية المتعددة مثل الحواسيب او الأجهزة الذكية (مثل أجهزة الموبايل والتابلت وغيرها) لشراء سلع عينية أو منافع مختلفة.

وبرغم ما أثارته تلك العملات من مخاوف عالمية لوجود العديد من المخاطر المرتبطة بها فضلا عن التقلبات السريعة في قيمتها الا انها حازت على ثقة الكثير من المتعاملين داخل شبكة الانترنيت لكونها تتمتع باللامركزية والانسيابية العالية في اصدارها وتداولها ما دفع بعض المؤسسات في مختلف أنحاء العالم إلى التعامل بها كوسيلة للدفع.

اما على المستوى الاقليمي ، فان تداول العملات الافتراضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لازال محدودا ، وهو ما قد يرجع الى عدم وجود دعم لهذه العملات من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية في الإقليم ، وعلى سبيل المثال حظرالبنك المركزي الأردني على كافة البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته وإشرافه التعامل بالعملة الافتراضية بأي شكل من الأشكال .[١]

كما واصدرت الحكومة اللبنانية تحذيرا يمنع استخدام العملات المشفرة مثل البتكوين ومثيلاتها . وحذرت سلطة النقد العربي السعودي من استخدامها لانها عالية المخاطر ، اما في الجزائر فتعتبر العملات الافتراضية غير قانونية لذا يمنع بيعها وشراءها وحيازتها .[٢]

وفي المغرب اصدر مكتب الصرف بيانا اعلن فيه "ان مكتب الصرف يعلن للجمهور بان التعاملات عن طريق العملات الافتراضية تشكل انتهاكا للوائح الصرف وتكون عرضة للعقوبات المنصوص عليها في القوانين السارية " .[٢]

يؤكد البنك المركزي المصري أهمية الالتزام بما تقضي به المادة (٢٠٦) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ من

"حظر إصدار العُملات المشفرة أو الإتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها". (٣)

اما في العراق ، فقد حذر البنك المركزي العراقي من التعامل بالعملة المشفرة وإخضاع المتعاملون بها للمسائلة القانونية على وفق القوانين ذات العلاقة بهذا الخصوص . (٤)

اما في بيئة الاعمال العالمية فقد تزايد الاهتمام بالعملات الرقمية المشفرة وتزايد حجم تداولها وإتجهت العديد من المؤسسات العالمية سواء المصرفية أو التجارية للاعتراف بها كعملة مقبولة ووسيط للتبادل . ومع بدء الشركات في قبول العملة المشفرة كدفعة مشروعة ، تحتاج الشركات إلى إرشادات حول كيفية حساب تعاملات العملة المشفرة في سياق تعاملاتهم العادية ، أو فيما إذا كانوا يحتفظون بعملة مشفرة قي نهاية فترة محاسبية ، فسيتعين الإبلاغ عنها في بياناتهم المالية في مكان ما.

الملاحظة الرئيسية هي أنه لا يوجد في (IFRS)او(MFRS) او في القواعد المحاسبية العراقية اي ارشاد محاسبي محدد يتمكن من خلاله الحائزين على العملات الرقمية المشفرة من الابلاغ عنها في القوائم المالية .

ومن هنا تثارالعديد من الاراء والافكار حول ماهية المعالجة المحاسبية الملائمة للعملات الرقمية المشفرة ، كما و يطرح السؤال : كيف ينبغي على الكيانات الإبلاغ عن العملات المشفرة في القوائم المالية لهم ؟ هل يمكن المحاسبة عنها كنقدية أو ما في حكم النقدية ؟ هل يمكن المحاسبة عنها كأداة مالية غيرالنقدية ؟ هل طبيعة تلك العملات قد تؤدي إلى المحاسبة عنها كاصول متداولة او كأصول غير ملموسة أو في حالات أخرى كمخزون بغرض البيع ؟ وللاجابة على تلك التساؤلات وفي ضوء ما تقدم ، تأتي هذه الدراسة كنواة لتوضيح مفهوم العملات الرقمية المشفرة ، ومدى ملائمة طرق المحاسبة عنها واهم السياسات المحاسبية المحتملة في عرض النقود المشفرة في القوائم المالية في ضوء ماورد في المعايير المحاسبية الدولية وسنستشهد ببعض ماجاء في القواعد المحاسبية المحلية (العراقية).

مشكلة البحث :

ان التعامل بالعملات الافتراضية الرقمية المشفرة يثيرالعديد من التساؤلات المحاسبية ، ويرجع السبب في ذلك إلى الطبيعة والخصائص النوعية لتلك العملات وتنوع اسباب إقتنائها من قبل الشركات وبسبب غياب وجود معيار محاسبي للمحاسبة عن تلك العملات ، ويمكن توصيف مشكلة البحث عبر التساؤلات التالية:

١- هل بسبب اختلاف نشاط الشركات وتعدد نماذج اعمالها ورود احتمال ان تكون هناك معالجات محاسبية مختلفة عن العملات الرقمية المشفرة ؟

٢- ما هو النموذج المحاسبي المناسب للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء القواعد والمعايير للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP)

في سياق هذا البحث ستحاول الباحثة الإجابة على التحديات التي تواجه المحاسبة وهي: كيف يمكن للشركات الإبلاغ عن العملة الافتراضية المشفرة في بياناتها المالية في ضوء الاختلاف في نشاطاتها واختلاف الغرض من حيازة تلك العملات . وذلك بتحليل المعايير والقواعد المحاسبية الملائمة للقياس والابلاغ في القوائم المالية .

هدف البحث :

الهدف الاساس للبحث هو التعرف على ماهية وطبيعة العملات الرقمية المشفرة وتسليط الضوء على السياسات المحاسبية الملائمة للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة طبقا لطبيعة عمل الشركات ، حيث ، يمكن أن تتباين أسباب إقتناؤها والحصول عليها ، مما يؤدي إلى نتائج محاسبية مختلفة على وفق القواعد والمعايير والمبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP).

أهمية البحث :

مع بدء الشركات في قبول العملة الافتراضية المشفرة كدفعة مشروعة ، تحتاج هذه الشركات إلى إرشادات حول كيفية المحاسبة عن معاملات العملة المشفرة، في سياق اعمالها ، لا سيما إذا كانوا يحتفظون بعملة مشفرة في نهاية الفترة المحاسبية ، فسيتعين الإبلاغ عنها في بياناتهم المالية في مكان ما في القوائم المالية. من هنا يستمد البحث اهميته ، خاصة ، بسبب عدم وجود معيار او ارشاد محاسبي دولي او محلي للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة ، مما تسبب في اختلاف التعامل

المحاسبي لهذه العملة . فضلا عن محدودية الدراسات حول كيفية المحاسبة والابلاغ عن العملات الرقمية المشفرة .

فرضية البحث :

ارتكز البحث على الفرضية الرئيسة الآتية :

" بالامكان تطبيق الارشادات الواردة في بعض المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية لأغراض المحاسبة عن العملات الافتراضية المشفرة والابلاغ عنها في القوائم المالية ، وبحسب طبيعة حيازتها من قبل الشركات " .

منهج البحث :

من خلال استعراض اهم معايير المحاسبة الدولية والقواعد المحاسبية المحلية ذات الصلة وما ورد في الدراسات والبحوث والدوريات ومواقع شبكة الانترنيت لكل مايتعلق بالعملات الرقمية المشفرة ، تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل السياسات المحتملة وعرض اراء المختصين وعرض الاقتراحات لوضع الحلول الممكنة للعرض والابلاغ المحاسبي للعملات الرقمية المشفرة في القوائم المالية .

ولم تقم الباحثة باجراء دراسة تطبيقية لعدم وجود حالات عملية مطبقة في العراق لكون التعامل بالعملات الرقمية المشفرة محضور في العراق بموجب بيان البنك المركزي العراقي .(٤)

خطة البحث :

تم تقسيم البحث الى :

منهجية البحث

المبحث الاول : ماهية وطبيعة العملات الرقمية المشفرة .

المبحث الثاني : العملات الرقمية المشفرة من منظور محاسبي على وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) .

المبحث الثالث : القياس المحاسبي للعملات الرقمية المشفرة على وفق احتمالات الابلاغ عنها في القوائم المالية

الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول

ماهية وطبيعة العملات الرقمية المشفرة .

العملات الرقمية (Crypto currencies) تسمى ايضا بالعملة المعماة آو العملة الإلكترونية ، هي عبارة عن تمثيل لممتلكات رقمية. وبشكل أكثر دقة، فهي عبارة عن برنامج مكتوب بلغة برمجة معينة وباستخدام تقنيات تشفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها امراً أشبه بالمستحيل. وهذه العملات تكون بشكل رقمي وتعتمد على تقنية التشفير ، وليس لها وجود مادي وتعمل على وفق مبدأ الند للند Peer to-Peer وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر دون وجود وسيط بين مستخدم وآخر . (٥)

١/١ – تعريف العملات الرقمية المشفرة (Crypto currencies) :

تعرف بأنها "عملة رقمية افتراضية غير مادية وغير ملموسة يتم انتاجها عن طريق برامج حاسوبية ولاتصدر من جهة رسمية ولا تخضع للسيطرة من قبل بنك مركزي أو أي سلطة رسمية، ويتم استخدامها في عمليات البيع والشراء عن طريق الإنترنيت اويتم تحويلها إلى عملات أخرى ، وتحظى بقبول واسع من قبل المتعاملين بها". (٦)

كما عرفت العملة الافتراضية بانها "عبارة عن تمثيل رقمي لقيمة معينة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيّاً ولا تصدر عن البنك المركزي أو السلطات العامة وليست بالضرورة متعلّقة بعملة ورقيّة مثل (الدولار، اليورو)...إنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع " ، والعملة الافتراضية الأكثر شعبيّة حالياً هي البتكوين (Bit coin). (٧)

مصطلح العملات الرقمية المشفرة يشير إلى احد أشكال التبادل الرقمي، فهي عبارة عن عملات تستحدث من خلال برامجيات وخوارزميات رياضية Mathematical Algorithmمعينة ويتم استخدام تقنيات تشفير عالمية بحيث تكون عملية اختراقها او التلاعب بها عملية مستحيلة ومعقدة ، اذ يتم استخدام تقنية سلسلة الكتل (Block chain) وهي المسؤولة على حفظ سجلات جميع المعاملات والصفقات والمبادلات التي تتم باستخدام العملات الرقمية المشفرة .(٨)

١/٢ العملات الرقمية المشفرة الاكثر تداولا في العالم :[٩]

يوجد أكثر من ١١٠٠ عملة رقمية متداولة حول العالم ، سيتم التركيز على أشهر وأهم وافضل العملات الرقمية للاستثمار حول العالم . ويكمن اختلاف العملات الرقمية عن بعضها البعض من ناحية السيولة المتوفرة ، ومن ناحية تعامل عدد كبير من الناس بها ومن ابرز هذه العملات مرتبة حسب قيمتها السوقية ، كما ياتي :

١-البيتكوين (Bit coin) :

وهي من أشهر العملات الرقمية المشفرة على الإطلاق ، وتعتبر أول عملة رقمية مشفرة غير مركزية في العالم ، و قد طرحها شخص اطلق على نفسه اسم (ساتوشي ناكاموتو) وذلك في العام ٢٠٠٩ و.يرمز الى البيتكوين في منصات التداول ب BTC .

٢ – الإيثريوم (Ethereum)

تأتي بعد البتكوين من حيث القيمة السوقية والشهرة ، ويرمز لها في منصات تداول العملات ب (ETH) ، وهي حديثة نسبيا ، وقد ظهرت في العام ٢٠١٥ ، و بالرغم من حداثتها ، اقبل عليها الكثير من الناس وذلك بسبب أن شبكة الإيثريوم تتيح عمل عقود ذكية .و فكرة العقود الذكية ، بانه يمكن تداول اي شيء له قيمة بين

الاشخاص ، وتضمن استيفاء شروط العقد ، وكل ذلك يتم تسجيله وتوثيقه بواسطة نظام سلسلة الكتل .

٣- البيتكوين كاش (Bit coin Cash)

وهي في المركز الثالث من حيث القيمة السوقية ، وهي حديثة نسبيا حيث تم إصدارها في ١ أغسطس ٢٠١٧ ويرمز لها في منصات التداول ب (BCH)

٤- الريبل (Ripple)

من حيث القيمة الســـوقية تقع عملة الريبل في المركز الرابع ، تتميز عملة الريبل بأنها رخيصـــة جدا مقارنة بأبرز العملات الرقمية وهذا ما يجعلها من أقوى العملات الرقمية وهي تنمو بشكل متسارع ، والرمز الخاص بعملة الريبل في منصات التداول هو XRP .

الليتكوين (Litecoin)

الليتكوين يشـــبه عملة البيتكوين تقريبا ، ويكمن الاختلاف في وقت معالجة الكتلة وو قت تسجيل المعاملة المالية اذ أن وقت المعالجة في الليتكوين يستغرق فقط ٢.٥ دقيقة فقط ، لكن في البيتكوين وقت المعالجة يستغرق ١٠ دقائق . ويرمز لها في منصات التداول بLTC .

ونستعرض في ادناه اسماء بقية اهم العملات المشفرة الاخرى متدرجة حسب قيمتها السوقية .

٦- كاردانو (Cardano)

٧- أيوتا (IOTA)

٨- داش (Dash)

٩- نيم (Nem)

١٠- مونيرو (Monero)

١١- بتكوين جولد (Bitcoin Gold)

١٢- كوتم (Qtum)

١٣- نيو (NEO)

١٤- ستاريل (Stellar)

١٥- الإيثريوم الكلاسيكي (Ethereum Classic)

١٦- ليسك (Lisk)

١٧- فيرج (Verge)

١٨- بت كونيكت (Bit Connect)

١٩- ذا كاش (Zcash)

٣/ ١- العملة الرقمية المشفرة البيتكوين (Bit coin) :

وهي الأكثر شهرة وشعبية على الانترنيت وتعد عملة البيتكوين أول عملة رقمية مشفرة قام باختراعها شخص مجهول الهوية يُدعي (ساتوشي ناكاموتو) في عام 2008 . وظهرت للتداول وبشكل عملي في بداية العا م 2009 . [٥]

فالبتكوين هي عملة ليس لها وجود مادي فهي عملة إلكترونية افترا ضية تعتمد بشكل أساسي على مبدأ التشفير ، ولا تصدرعن بنك مركزي معين او سلطة معينة مما يعني عدم وجود أي جهة رقابية او سلطة عليها ، ويتم تداولها عبر شبكة الإنترنيت فقط لتحويل العملات او للدفع عن المشتريات ، وذلك عن طريق

انتقال الكود الخاص بها مباشـرة من محفظة المشـتري الى محفظة البائع ، وهي تشبه الحساب البنكي فهو شخصي وسري وآمن . (١٠)

والفكرة الاسـاس تعتمد على برنامج ينصـب على حواسـيب المسـتخدمين وهذا البرنامج يوفر حماية عالية جدا لكون التبادلات تعتبرسـرية في بعض الدول ، وقيمة العملة تنتقل من حاسـوب الى آخر بشـكل مباشـر دون وسـيط او رسـوم تحويل ، اذ حالما يقوم المسـتخدم بتحميل وتفعيل البرنامج يبدأ هذا البرنامج بانتاج العملات غير قابلة للتكرار من خلال عمليات برمجية متخصصة يطلق عليها عمليات التعدين (٦)

يتم الاصـدار الافتراضـي لعملة البيتكوين بواسطة المعدنيين من خلال عملية التعدين ، وعملية التعدين يمكن القيام بها من قبل اي شـخص او اي جهة ومن أي مكان في العالم فهي متاحة للجميع ، ولكن عملية التعدين أو التنقيب ليسـت بتلك السـهولة، فهي تتطلب أجهزة كمبيوترقوية و بمواصـفات خاصـة وتسـمح بتحميل برنامج التعدين المجاني Bit coin Miner وبهذا البرنامج يمكن حل مجموعة من المعادلات و الخطوات الرياضية المنطقية المتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما ويطلق عليها خوارزميات ، وبعد الانتهاء من حل الخوارزميات يقوم البرنامج بإصـدار عملة البيتكوين وتضـاف إلى المحفظة الإلكترونية للجهة التي قامت بالتعدين . (٥) ويفترض ان كل عملية تتم على البتكوين يتم تسجيلها في سجل عام يسمى Block chain والذي يضـم الحسـابات التي تم اسـتخدامها في عملية التعدين وعدد وحدات البتكوين التي تم تبادلها .(٦)

١/٤ – تكنولوجيا سلسلة الكتل Block chain :

إنّ الميزة التكنولوجيّة المركزيّة للبتكوين هي سـلسـلة الكتل وهي تقنية تقوم بتخزين البيانات وتبادلها على مبدأ الند للند . وسـلسـلة الكتل بمثابة دفتر حسـابات عام عالميّ يحتوي على جميع عمليّات البتكوين التي تمّ تنفيذها بالكامل . ويضـمّ دفتر الحسـابات هذا سـلسـلة ما يسـمى كتلاً . وتحتوي كل كتلة على قائمة من العمليّات ، فضـلاً عن الهاش ، أو التوقيع الرقمي للكتلة السـابقة المكوّنة لدفتر الحسابات(من هنا جاء مصطلح سلسلة الكتل)، إذ إنّه يتمّ ربط كل كتلة بسابقتها كما يتمّ توزيع سلسلة الكتل على كل الحواسيب التي تشغِّل بروتوكول بتكوين، بالتالي

، تحوي جميع العقد في شبكة بتكوين نسخاً من كل العمليّات المنفَّذة بالكامل . ويثبت المشاركون بالتكافل صحة العمليّات الجديدة كتلة بكتلة.(٧)

تسمى سلسلة الكتل ايضا بدفتر الأستاذ الموزع ومن خلال شبكة لامركزية تقوم بحفظ سجل المعاملات لغرض التتبع والتحقق من تلك المعاملات ، وعدم تحكم طرف معين في البيانات، وان جميع الاطراف المتعاملين في هذه الشبكة يتمكنون من رؤية بيانات كل معاملة ، ومن خلال تقنية التشفير التي تستخدمها سلسلة الكتل تمنع اي تغيرات غيرمسموح بها في سجل المعاملات .(١١)

ومن خلال شبكة موزعة من خوادم الكمبيوتر يتم التحكم فيها ، والتي تسمى العقد ، وهي سلسلة من اجهزة الكومبيوتر المستقلة التي تتصل بالشبكة وتتواصل مع بعضها البعض.(١٢)

وتهتم تكنولوجيا سلسلة الكتل بنقل ملكية الاصول والمحافظة على المعلومات المالية الدقيقة المسجلة في دفتر الاستاذ اذ انها في الأساس تكنولوجيا محاسبية ، وبما ان مهنة المحاسبة وظيفتها قياس المعلومات المالية وتحليلها وايصالها الى مستخدميها، كما وانها تهتم بقياس الحقوق والالتزامات ، فان استخدام سلسلة الكتل يوفر المعلومات المحاسبية ويعزز مهنة المحاسبة من خلال دفتر الاستاذ وهو السجل العام للعمليات المالية .(١٣)

المبحث الثاني

العملات الرقمية المشفرة من منظور محاسبي على وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP)

بدأت بعض الشركات الآن في قبول العملة المشفرة كوسيلة للدفع مقابل عناصر معينة ، على سبيل المثال ، Microsoft تعد واحدة من الشركات التي تقبل Bit coin كوسيلة للدفع مقابل سلع معينة Xbox Live (المتجر الخاص بها). مع بدء الشركات في قبول العملة المشفرة كدفعة مشروعة ، تحتاج الشركات إلى إرشادات حول كيفية حساب معاملات العملة المشفرة. فيما إذا كانوا يحتفظون بعملة مشفرة خلال الفترة المحاسبية او نهايتها ، فسيتعين الإبلاغ عنها في بياناتهم المالية

في مكان ما . ومع ذلك ، واضـــعوا المعايير المحاســـبية في الولايات المتحدة لم يصدروا أي إرشادات تتعلق بكيفية الإبلاغ عن العملة المشفرة في القوائم المالية (١٤)

لا تندرج العملات المشـفرة في فئة واحدة بسـبب طبيعتها الفريدة. إنها ليسـت نقدية تمامًا ، وليسـت اسـتثمارًا تمامًا ، وليسـت عنصـر مخزون تمامًا. من هنا يطرح السـؤال : كيف يجب على الكيانات الإبلاغ عن العملات المشـفرة في القوائم المالية لهم ؟ . (١٤)

لذلك ، في هذا البحث سـتحاول الباحثة الإجابة على السـؤال : كيف يجب على الشـركات المحاسـبة والإبلاغ عن العملة المشـفرة الموجودة لديها او التي تتعامل بها في بياناتها المالية .

هناك نوعين من الشـركات ، وهما الشـركات التجارية التي تتعامل مع العملات المشـفرة كوسـيط للتبادل ، حيث تعامل كعملة اجنبية ، ويتم الابلاغ عنها كنقدية او مافي حكمها ، أما النوع الثاني من الشـركات التي تقوم بحيازة العملة الرقمية المشـفرة لغرض المتاجرة لتحقيق الارباح . وبسـبب تباين أسـباب إقتناؤها والحصول عليها ، تكون المعالجات المحاسبية مختلفة.(١٥)

لذلك ، فان التعامل بالعملات الرقمية المشـفرة يثيرالعديد من التسـاؤلات المحاسبية، ويرجع السبب في ذلك إلى الطبيعة والخصـائص النوعية لتلك العملات وتنوع اسـباب إقتنائها من قبل الشـركات . ويحدد مجلس معايير المحاسـبة المالية (FASB) القواعد والمعايير للمبادئ المحاسـبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) . وعلى الشـركات اتباع متطلبات مبادئ المحاسـبة المقبولة عموماً لتسـجيل وتقديم والابلاغ عن المعاملات المحاسبية .

من خلال الاطلاع والبحث توصلت الباحثة الى ان مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لم يقدم توجيهات رسمية بشأن العملة المشفرة أو أي أصول رقمية أخرى ، ولم تتطرق مبادئ المحاسـبة الأمريكية المقبولة قبولا عاما (GAAP) بشـكل مباشـر الى كيفية المحاسـبة عن العملات الرقمية المشـفرة ، وكذلك لم تجد الباحثة معيار محاسبي دولي او قاعدة محاسبية محلية (عراقية) يحددان المعالجة المحاسبية لتلك العملات في مختلف الحالات . مما يدع الشركات دون توجيه رسمي

حول طرق المعالجات المحاسبية ويترك للشركات إيجاد الطرق المحاسبية المناسبة للتعامل معها .

وعليه يمكن للشركات اللجوء الى التفسير الوارد في المعيار الدولي رقم (٨) الذي جاء فيه "انه في حالة عدم توفر تفسير او معيار ينطبق بشكل خاص على حدث اقتصادي او معاملة محاسبية ينبغي على الادارة استخدام حكمها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية ينتج عنها معلومات موثوق بها ولها علاقة بالحدث الاقتصادي ". وان تضع الادارة في اعتبارها ان تتطابق مع المتطلبات والارشادات الدولية التي تخص موضوعات مشابهة كما تتطابق مع التعريفات ومعايير الاعتراف ومفاهيم قياس الاصول والمطلوبات والايرادات والمصروفات وعليه يجب على الشركة أن تختار وتطبق سياساتها المحاسبية بشكل متسق فيما يتعلق بالمثل في المعاملات والأحداث والشروط الأخرى. (١٦)

من خلال مفهوم المعيار الدولي رقم (٨) يمكن للشركات التجارية ان تستخدم السياسة المحاسبية التي تراها مناسبة في التعاملات التي تتم فيها استخدام العملات الرقمية المشفرة سواء كانت تستخدمها كوسيط للتبادل او تتاجر بها . ومن هنا تثارالعديد من الاراء والافكار حول ماهية المعالجة المحاسبية الملائمة للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة ، والإبلاغ عنها في القوائم المالية لها ؟ هل يمكن المحاسبة عنها كنقدية أو ما في حكم النقدية ؟ هل من المناسب المحاسبة عنها كأداة مالية ؟ هل طبيعة تلك العملات قد تؤدي إلى المحاسبة عنها كأصول متداولة او كأصول غير ملموسة أو في حالات أخرى كمخزون بغرض البيع ؟ وللاجابة على تلك التساؤلات ستتناول الباحثة في سياق البحث تصنيف العملات الرقمية المشفرة بالاستناد الى طبيعة حيازة الشركات لها ، ومدى ملائمة طرق المحاسبة عنها في ضوء ماورد في المعايير المحاسبية الدولية وسنستشهد ايضا بالقواعد المحاسبية المحلية (العراقية).

١ / ٢ تصنيف العملة الرقمية المشفرة والمحاسبة عنها كعملة أجنبية

يتم المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة ومعاملتها مثل معاملة العملة الأجنبية إذا كانت الغاية من استخدامها كعملة لعمليات البيع والشراء المستمرة ، وهذا

ماتتبعه شـركة Microsoft ، مثلا ،عندما تقوم شـركة ما بالبيع لعميل مقابل عملة رقمية مشفرة مثل ال (Bitcoin)، فإن ذلك يشبه عملية القبض بعملة أجنبية. هنا سـتكون المحاسـبة عن ال Bitcoin مثل المحاسـبة عن اي عملة أجنبية أخرى . على سبيل المثال ، إذا كان لدى الشركة ذمم مدينة باليورو او بالدولار، فينبغي على الشركة في نهاية كل فترة محاسبية تعديلها إلى القيمة العادلة مع تسجيل اية مكاسب أو خسـارة غيرمحققة في الأرباح . في هذه الحالة ، سـيتم الإبلاغ عن اليورو او الدولار كحسـابات مسـتحقة القبض . فإذا كانت الشـركات سـتقبل البيتكوين في التعاملات الجارية للبيع و الشراء ، فإنها تتناسب في المحاسبة عنها ، على غرار حسابات القبض بالعملة الأجنبية .(١٤)

٢/٢ تصنيف العملات الرقمية المشفرة والمحاسبة عنها كنقدية :

التحدي الذي يواجهه المحاسـبين هو كيفية المحاسـبة عن العملات المشـفرة ، بالنظر إلى أن لديها بعض ولكن ليسـت كل خصـائص العملة التقليدية . سنقوم بعرض الاراء حول امكانية المحاسبة عن العملات المشفرة كنقد .

تقوم الفرضية المحاسبية لوحدة النقد على افتراض ان "النقود هي الاساس العام والمشـترك للنشـاط الاقتصـادي وان وحدة النقد توفر اسـاسـا ملائما للقياس والتحليل المحاسبي ".(١٧)

ورد تعريف النقدية في القاعدة المحاسـبية المحلية رقم (٧) (كشـف التدفق النقدي) حيث اشار الى ان "النقد يشمل النقد في الصندوق والمصارف ".(١٨)

كما ورد تعريف النقد في معيار المحاسـبة الدولي (IAS) رقم (٧) "النقد يشـمل النقد في الخزينة والودائع تحت الطلب" . (١٩)

اما صـندوق النقد الدولي فيعرف النقود بأنها " تشـمل أوراق مطبوعة وقطع معدنية لها قيمة إسمية ثابتة ويتم إصدارها أو الترخيص بها من قبل مصرف مركزي أو حكومة". (٢٠)

و يرى Kieso, et a ان " النقدية يمكن ان تتكون من العملات المعدنية والنقود الورقية وكل الاموال الموجودة لدى البنوك " .(٢١)

ويعرف الاقتصـــاديون النقود بانها " أي شـــيء مقبول قبولاً عاماً كوســيلة دفع لغرض الحصول على سلعة أو خدمة اقتصادية ، أو من أجل الايفاء بالديون ". (٢٢)

وعرفت النقود من جانب اخر بانها " كل ما يقبل بصورة عامة في الدفع لقاء السلع والخدمات وله القدرة على الايفاء بالالتزامات جميعها وابراء الذمة ". (٢٣)

من الجدير بالذكر بان تعريف النقود من المنظور الاقتصـــادي يختلف عنه في المنظور القانوني ،

اذ لا يشـــترط الاقتصـــاديون ان تتمتع النقود بالقدرة القانونية على ابراء الذمة ، فمن وجهة نظر الاقتصـاديين بان النقود بالاضـافة الى كونها عملة فانها "أي شـيء اخر يمكن ان يلقى قبولا عاماً من قبل كل الناس ويستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة وبمحض ارادتهم واختيارهم" .(٢٤)

وفي (Wikipedia)(عرفت النقود " بانها أي عنصـــر مادي يمكن التحقق منه ويتم قبوله عمومًا في المجتمع كوســـيلة للدفع بهدف الحصـــول على الســـلع والخدمات والايفاء بالالتزامات ، في بلد معين أو سـياق اجتماعي اقتصـادي ". كما من الممكن تحديد الوظائف الرئيســة للنقود بأنها: وحدة حســاب ، ومخزن للقيمة ، وسيط للتبادل وأحيانًا ، معيار الدفع المؤجل.(٢٢)

من كل ماورد في اعلاه يتبين ان النقود لابد ان تتصـــف بانها : وحدة قياس ، ووسـيط للتبادل والتداول ، ومخزن للقيمة ، ووسـيلة للدفع المؤجل ، اي القدرة على ابراء الذمة ، ولابد ان تتمتع بالقبول العام من المجتمع ، ولا بد ان يتم اصـدارها من البنك المركزي لكي تكتسب الصفة قانونية.

وبذلك فان أي عنصـر يؤدي هذه الوظائف ويمكن التحقق منه ويتميز بهذه الصـفات يمكن اعتباره نقودًا

وقد أعتبر البنك المركزي الفرنســي أن للعملة الرقمية المشـفرة ثلاث وظائف: "فهي تمثل وحدة للحســاب والقياس ، وتســهل التعاملات التجارية باعتبارها وســيط للتبادل، وأنها تحفظ القيمة".(٢٠) وبهذا يمكن ان تعامل العملة الرقمية المشفرة كنقد .

ويمكن اعتبار العملة الرقمية المشفرة وسيط للتبادل في بعض الاحيان حيث اشار CPA إلى ان بعض العملات الرقمية المشفرة ممكن ان يكون وسيطا محدودا للتبادل اذ ما قورنت بالعملات الرسمية المتداولة كالدولار واليورو ، ويعود سبب ذلك إلى أن العملات الرقمية المشفرة غيرصادرة من بنك مركزي وبذلك فهي غير مدعومة من قبل سلطة قانونية لذلك في معظم الدول لم يتم الاعتراف بها كعملة نقدية .(٢٥)

اما موقف البنك المركزي العراقي من امكانية اعتبارالنقود الرقمية المشفرة كنقد فانه يتبين من تحذيراالبنك المركزي العراقي من التعامل بالعملة المشفرة وبين :

"إن عملة البتكوين هي عملة الكترونية افتراضية يتم تداولها عبر الانترنت فقط وليس لها وجود مادي ملموس والغرض من استخدامها هو الشراء عبر الانترنيت ويتم الدفع بإستخدام بطاقات البتكوين ومن الممكن ان تحول الى العملات التقليدية احيانا وهناك مخاطر نتيجة تداولها لاسيما ما يتعلق بالاحتيال والقرصنة الالكترونية ، و بالرغم من عدم وجود رواج لها داخل العراق الا اننا نؤيد إصدار هكذا اعمام بعدم استخدامها وإخضاع المتعاملون بها لاحكام قانون غسل الاموال رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ والقوانين ذات العلاقة بهذا الخصوص ".(٤)

و يرى (Kieso, et al) ان النقدية – وهي اكثر الاصول سيولة والتي يمكن تحويلها فورا لاي نوع من الاصول الاخرى – هي" الوسيط القياسي في التبادل واساس القياس المحاسبي لكافة بنود التبادل التجاري في الشركات" ، وتصنف النقدية دائما كاصل متداول وينبغي ان يكون متاحا لسداد التعهدات التي تلتزم بها الشركة ، وينبغي ان يكون خاليا من اي قيود تعاقدية تحد من استخدامه في الوفاء بالديون ((٢١).

و لكي يمكن اعتبار العملات المشفرة كنقدية ينبغي أن يسري عليها تعريف النقد وان تكون متاحة للاستخدام في عملية التبادل .

ينص دليل تطبيق MFRS 132 "Financial Instruments: Presentation" على انه بالإضافة إلى استخدام النقد كوسيلة للتبادل ، من المتوقع أن يتم استخدام النقد كوحدة نقدية في تسعير السلع أو الخدمات إلى الحد الذي يكون

بمثابة الأساس الذي تستند إليه جميع المعاملات مقاسة ومعترف بها في البيانات المالية ،ومثل العملات التقليدية ، تستخدم العملات المشفرة بشكل أساسي كوسيلة للتبادل ، ولكن على عكس النقد أو العملات ، لا يتم استخدام العملات المشفرة لتسعير السلع او الخدمات مباشرة ،على الرغم من قبولها كوسيلة للدفع من قبل البعض و احيانا لتسوية بعض المعاملات ، اذن فهي ليست كالنقد الذي يتعلق مباشرة بتحديد أسعار السلع أو الخدمات في الاقتصاد، ولأن العملات المشفرة لا تتمتع حاليًا بكل خصائص النقد ، اذن لا يمكن احتسابها كنقد أو عملة. (٢٦)

ونظرًا لأن العملة المشفرة "غير مقبولة عمومًا كعملة قانونية وليست مدعومة من قبل الحكومة ، فهي غير مؤهلة كنقد". (٢٧)

وفي ضوء تعاريف النقدية الوارده في القاعدة المحاسبية المحلية رقم (٧) و في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) فضلا عن معظم اراء المختصين فان العملات الرقمية المشفرة هي ليست نقدية ، ولا تتمتع حاليًا بخصائص النقد ، لذلك ترى الباحثة انه من غير المنطقي اعتبار العملات الرقمية المشفرة كعملة نقدية بالرغم من كونها وسيلة للتبادل ، فضلا عن انها غيرمادية ولاوجود فيزيائي لها . ولكي يعد النقد وسيلة لتخزين القيمة ، ينبغي ان لا يتعرض لتقلبات شديدة في القيمة ، ومثل هذا الشرط لا يتوفر في العملة الرقمية حيث تعتبر العملات المشفرة مخزنًا ضعيفًا للقيمة نظرًا لتقلبها الشديد ، لذلك لايمكن اعتبارها كنقد . كما وان ليس لها صفة قانونية ، اذ انها لاتصدرعن جهة رسمية مركزية (البنك المركزي) وغير معترف بها كعمله قانونية في معظم دول العالم .

هناك أيضًا النواحي المتعلقة بالمحاسبة ، فان احد الفروض المحاسبية المتعارف عليها يفترض ان التسجيل والابلاغ عن المعلومات و البيانات المالية تعرض بالنقد حيث ان النقد هو وحدة القياس . فهل يعقل أن البيانات المالية يمكن تقديمها بعملة افتراضية كعملة البيتكوين مثلا ؟

ومع ذلك ، قد يتغير هذا الموقف في المستقبل القريب مع التوجه الى قبول العملات الرقمية المشفرة ، من قبل بعض الدول ، مثل المانيا والسلفادور والاعتراف بها كعملة قابلة للتداول .

٣ / ٢ – تصنيف العملات الرقمية المشفرة والمحاسبة عنها كمعادلات النقد :

نتســـاءل الآن : إذا لم تلبي العملات الرقمية المشـــفرة متطلبات اعتبارها والمحاسـبة عنها " كنقدً " ، فهل يمكن اعتبارها "معادلات النقد" ؟ فما هي معادلات او مكافئات النقد Cash equivalent ؟

ورد في القاعدة المحاســبية العراقية رقم (٧) "ان مكافئات النقد هي الاســتثمارات قصيرة الاجل ذات السيولة العالية القابلة الى التحويل فورا الى مبالغ نقدية معروفة والتي تخضع الى مخاطر غير مهمة في تغيير قيمتها" . (١٨)

في المعيار المحاسـبي الدولي (IASB) رقم (٧) ورد تعريف معادلات النقد بانها " استثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية لها القابلية على التحول إلى مبالغ نقدية معروفة وبسهولة ، ويمكن ان تتعرض الى مخاطر التغير في قيمتها ولكن هذا التغير يكون ضئيلاً " .(١٩)

المكافئات او المعادلات النقدية ، و فقًا ل(FASB, ASC, Topic(s)210) اذ يشير اليها ، بانها "استثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة " وتتميز بالخصائص الاتية :

ا. " سهولة التحويل إلى مبالغ نقدية معروفة."

ب. "تتعرض الى مخاطر ضئيلة وفقا للتغيرات في القيمة بسبب التغيرات في أسعار الفائدة".

بشكل عام ، فقط الاستثمارات ذات آجال الاستحقاق لمدة ثلاثة أشهر أو أقل مؤهلة بموجب هذا التعريف لان تكون معادلات النقد .(١٤)

ويرى المحاســبون القانونيون في اونتاريو / كندا (CPA CANADA) أن العملات الرقمية المشــفرة قد لا تنطبق عليها خصــائص معادلات النقد ، نظرا لأنها ليســت قصــيرة الأجل وغالباً ماتتعرض قيمتها الى التقلبات بشــكل ســريع ومستمر، فضلا على ان هناك قيود على سيولة هذه العملات وصعوبة تحويلها إلى عملة نقدية متعارف عليها ، لذلك من غير المتوقع أن تعتبر العملات الرقمية المشفرة مؤهلة للمحاسبة عنها كنقدية أو ما يعادلها . (٢٥)

ومن التعاريف السابقة وشروط تحديد ماهية مكافئات او معادلات النقد فالعملة الرقمية المشـــفرة لا يمكن ان تعتبر شـــبيهة بمكافئات النقد ، وحيث انها متقلبة في قيمتها بشـــكل لا يصـــدق ، لذلك فان قيمتها تتعرض لخطر التغيير حتى ولو كان ضـئيلا وعلى الدوام . إن التقلب الشـديد المحيط بالعملة المشـفرة يضـعف قابليتها للتحويل إلى مبالغ نقدية معروفة في المســـتقبل . ومن هنا يبدو ان العملة الرقمية المشـــفرة لاتحقق متطلبات المحاســـبة عنها كمكافئات او معادلات للنقدية . لذا ، لا ينبغي تصنيفها كمكافئ او معادل نقدي.

وهنا تتساءل الباحثة ، اذا لم تتفق اراء المختصين على معاملة العملات الرقمية المشـــفرة كنقدية او ما يعادلها، فهل يمكن المحاســـبة عنها كادوات مالية ؟ وهذا الأمر سوف يتم التطرق اليه ومناقشة الاراء الورادة بشأنه فيما يأتي .

٤ / ٢ – تصنيف العملات الرقمية المشفرة والمحاسبة عنها كادوات مالية

الأداة المالية هو تصـنيف محتمل للعملات المشـفرة ، اذ تسـتخدم الشـركات العملات المشفرة بالطريقة نفسها التي يستخدمون بها الاستثمارات أو الأدوات المالية وحسب طبيعة حيازتها.

ورد تعريف الادوات المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بانها " تشمل الموجودات المالية كافة والمسجلة في الميزانية والمطلوبات المالية داخل وخارج الميزانية،والتي تدخل ضمن نطاق تطبيق المعيار (IFRS (9) .[٢٨]

وتتالف الادوات المالية الرئيســة كما وردت في القســم (١١) من المعيار الدولي رقم (٩) من :

١–النقد .

٢–"ادوات الدين والتي تتمثل في الحســابات وفي الســندات و القروض مســتحقة الدفع ".

٣–"التعهدات باستلام القرض والذي لايمكن تسويته نقدا بالكامل ، او المتوقع ان يتم تلبيته" .

٤–"الاســتثمارات في الاســهم الممتازة الغير قابلة للتحويل وكذلك الاســتثمار في الاسهم العادية والاسهم الممتازة والغير مطروحة للتداول" .[٢٩]

وعرفت الاداة المالية في " IAS No. 32: "على انها ، "أى عقد يؤدى إلى نشأة أصل مالى لمنشأة ما والتزام مالى أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى " . والاصل المشار اليه اما ان يكون نقد او ادوات حقوق ملكية لمنشأة اخرى او حقوق تعاقدية لاستلام نقدية او اصل مالي من منشآة اخرى .(٣٠)

ومن العرض السابق يمكننا ان نستعرض امكانية تطبيق تعريف الادوات المالية على العملات الرقمية المشفرة .

العملات المشفرة ليست أصولًا مالية لأنها ليست نقدية ، ولا تمتلك حصة ملكية في كيان ما ، أو عقدًا ينشئ حقًا أو التزامًا بتسليم أو استلام النقد أو أي أداة مالية أخرى.

تكمن اهمية تطبيق تعريف الأداة المالية على عملة رقمية في وجوب وجود علاقة تعاقدية. على سبيل المثال ، إذا أصدرت الشركة "أ" سندًا للشركة "ب" ، فإن الشركة "أ" ترتب عليها التزام تعاقدي محدد بدفع مبلغ من النقد للشركة "ب" وبشروط معينة . وفي ذات الوقت فان الشركة "ب" اصبح لها الحق التعاقدي في استلام المبلغ النقدي المحدد من الشركة "أ" وعليه ، فإنها تفي بتعريف الأداة المالية لكل من الشركة "أ" والشركة "ب". ستكون العملة المشفرة في هذه الحالة هي الأداة المالية في حالة قبولها من قبل الشركتين . وإنها سوف تمثل قيمة فعلية يمكن استبدالها بعملة صعبة ، مثل الدولار ، في وقت لاحق . ولكن .. العملة الرقمية المشفرة غير معترف بها حاليًا كعملة فعلية أو أداة مالية ، كما وان الامر يختلف في حالة الالتزام التعاقدي ، فإن حيازة وحدة واحدة من العملة الرقمية المشفرة لا يعطي حقًا وهو ليس التزامًا تعاقديًا بالدفع نقدًا أو بأصل مالي آخر. وعليه ، العملة المشفرة غير معترف بها حاليًا كعملة فعلية أو أداة مالية. فهي لاتفي بمتطلبات تعريف الأداة المالية.(٣١)

ويرى (Pwc) ان العملات االرقمية لمشفرة لا توفر لحاملها فائدة متبقية في أصول المُصدر بعد ان تخصم جميع التزاماته . وعادة لا تعطي العملات المشفرة حاملها اي حق تعاقدي لتلقي النقد أو أي أصل مالي آخر (مثل الحق في استلام الديون أو حقوق الملكية لكيان آخر)، كما أنها لا تمنح حاملها الحق في تبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع كيان آخر. ولعدم استيفاء العملة الرقمية

المشـــفرة لأي من تعريفات الادوات المالية ، فإن االعملة الرقمية التي يمتلكها الكيان ليست من الادوات المالية . (٢٦)

ويرى المحاســبون القانونيون في اونتاريو / كندا (CPA) ان اهم خاصــية للاداة المالية هو أن حائز الأصـــل المالي له حق الالتزام التعاقدي في تلقي النقد أواي أصل مالي آخر من منشأة أخرى مقابل حقوقه وله الحق في تبادل الأصول المالية وانشــاء الالتزامات المالية مع منشــأة أخرى كما ورد في معيار المحاســبة الدولي رقم (32) ، في حين أن العملات الرقمية المشــفرة لا تلبي متطلبات الادوات المالية وذلك لأن العملة المشـــفرة لا تمثل التزامًا تعاقديًا لتلقي النقد وما يعادله. (٢٥) وفي ضوء ما تم عرضه بشأن المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة كأداة مالية توصلت الباحثة الى ان العملة المشفرة غير مقبولة عمومًا كعملة قانونية وليست مدعومة من قبل الحكومة ، فهي غير مؤهلة كنقد أو عملة أو أصـلًا ماليًا ، ولا تمثل التزامًا تعاقديًا لتلقي النقد وما يعادله لذا لا تنطبق عليها شـــروط الادوات المالية ، تتساءل الباحثة هل يمكن اعتبارها أداة استثمار كما يرى البعض ؟ وهل يجب الإبلاغ عن العملة المشــفرة كاســتثمار في البيانات المالية ، فيما اذا استوفت متطلبات المعايير المحاسبية بهذا الخصوص، وهذا ماستستعرضه الباحثه من خلال الجزء الآتي من البحث.

٥ / ٢ – تصنيف العملات الرقمية المشفرة والمحاسبة عنها كإستثمار

تختلف الشركات في الغرض من حيازة العملات الرقمية المشفرة ، فالشركات التي تنوي الاحتفاظ بالعملات المشــفرة على أمل زيادة القيمة ، فإن المحاســبة عنها تشــبه التعامل مع الاوراق المالية كالأســهم ، والاســتثمارات في الاســهم تمثل حقوق الملكية . يتم تعريف الورقة المالية على أنها "حصـــة مشـــاركة أو حقوق أخرى في الممتلكات أو حقوق ملكية لمشروعات اخرى في كيان مصدر العملة " .(٣٢)

وعرّف معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٥) الاستثمار على أنه "أصل تحتفظ به مؤسسة لتراكم الثروة من خلال التوزيع (مثل الفوائد وتوزيعات الأرباح والإيجارات) ، لزيادة رأس المال أو لمزايا أخرى للمؤسـسـة المستثمرة مثل تلك التي تم الحصـول عليها من خلال العلاقات التجارية". (٢٦)

ورد في القاعدة المحاســـبية العراقية رقم (١٤) تعريف الاســـتثمار "هو احد الموجودات التي تحتفظ بها المنشأة لزيادة مواردها او تنمية الثروة من خلال ماتحصل عليه من توزيعات (على شكل فوائد او عوائد من حقوق امتيازاو توزيعات الارباح او عوائد الايجارات) او لغرض ارتفاع قيمته الاســمية او لغرض الحصــول على منافع اخرى مماثلة لتلك التي تحصل عليها من خلال العلاقات التجارية " .[٣٣]

لا تتوافق العملة المشفرة مع التعريفات اعلاه لأنها ليست حقوق ملكية، ولكن من منظور آخرين يحتفظ العديد من الأفراد بالعملات المشــفرة على أمل أن ترتفع قيمتها ، على غرار الطريقة التي يحتفظ بها الناس باستثماراتهم في الأسهم ، فضلا عن الشركات التي تحتفظ بالعملات المشفرة على أمل زيادة القيمة ، فإن المحاسبة عنها تشبه التعامل بالأسهم . اما العملة المشفرة التي يتم بيعها بسرعة فانها تعتبر وســيلة للتداول . يتم تســجيل الأوراق المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة مع تســجيل الأرباح والخســائر غير المحققة في الأرباح والخســائر. اما الاســتثمارات التي يتم الاحتفاظ بها على المدى الطويل على أمل أن ترتفع مع مرور الوقت سيتم تصنيفها على أنها أوراق مالية متاحة للبيع . يتم تســجيل الأوراق المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح والخسائر غير المحققة في كشف الدخل الشامل.[١٤]

ويرى (Hartley) ، يتم الإبلاغ عن العملة المشــفرة على أنها اســتثمار قصيرالأجل في حالة تداول الأوراق المالية ، أو استثمار طويل الأجل للأوراق المالية المتاحة للبيع . المعايير المحاسبية موجودة بالفعل لكل من هاتين الطريقتين ، ويمكن بســهولة تصــنيف العملة المشــفرة بنفس الطريقة مع تعديلات طفيفة على المعايير الحالية. [١٤]

تشبه العملة المشفرة استثمارات الأسهم أكثر من كونها استثمارات الديون نظرًا لعدم وجود تاريخ استحقاق لها . في الحقيقة أن الاستثمارات في الأسهم طويلة الأجل تجعلها مماثلة للعملة المشفرة . كما أن استثمارات الأسهم ليس لها قيمة ثابتة على وجه اليقين ، اذ يمكن أن يتقلب الســعر بناءً على قيمة الشــركة . تتقلب قيمة العملة المشــفرة أيضًــا بناءً على عوامل مختلفة ، مثل العرض والطلب. وبناءا على هذا التحليل ، يمكن اعتبار العملة المشفرة نظريًا كاستثمار. [١٤]

وهناك اتجاه معارض ، بسبب عدم وجود اصل مادي ملموس للعملات الرقمية المشفرة فلا يمكن ان تكون استثمارات مالية ، كما وان الاستثمار سواءا في الاسهم او السندات لابد من وجود عقد بين طرفي الاستثمار ، لذلك فان العملات الرقمية المشفرة لاتعد استثمارا لوجود طرف واحد فقط .(٣٤)

وتعرض القاعدة المحاسبية المحلية رقم (١٤) انواع الاستثمارات في (الفقرة ١٦ /ج) " ايداع النقدية لدى المصارف في حسابات التوفير والودائع ".(٣٣) فهل يمكن اعتبار العملات الرقمية مشابه لهذا النوع من الاستثمارات ؟

ان الشركات المختصة التي تقوم بتقديم خدمة المضيف لمحافظ العملة المشفرة لعملائها على شبكة الانترنيت تشبه في عملها حالة الودائع لدى البنوك ، ولكن لايمكن اعتبارها كودائع حيث ان هذه الشركات لايحق لها ان تقدم العملات الرقمية المحتفظ بها على سبيل القروض للغير ، وبهذا فان القاعدة رقم (١٤) لاتنطبق على العملات الرقمية المشفرة .

٦ / ٢ – تصنيف العملات الرقمية المشفرة والمحاسبة عنها كمخزون

في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) عرف المخزون بأنه "عناصر الممتلكات المادية التي لها أي من الخصائص الآتية: (١) محتفظ بها للبيع في سياق الأعمال الاعتيادية (٢) قيد الإنتاج بغرض البيع (٣) يتم استهلاكها حاليًا في إنتاج السلع أو الخدمات التي ستكون متاحة للبيع ". (٣٥)

وعرف المخزون في القاعدة المحاسبية المحلية رقم (٥) "يقصد بالمخزون كافة الموجودات المادية الملموسة التي تمتلكها المنشاة بقصد المتاجرة ، او الاستعمال في مجرى نشاطها العادي ، او التي لازالت في مراحل الانتاج اوالصنع ، اوالاعتمادات المستندية ، والدفعات المقدمة التي دفعتها المنشاة للحصول على هذه الموجودات ".(٣٦)

وهنا يثار التساؤل هل من الممكن ان تتوافق خصائص المخزون الواردة في التعريفات اعلاه مع خصائص العملات الرقمية المشفرة ؟ وبالتالي المحاسبة عنها في ضوء ذلك ؟

يمكن تصنيف العملات الرقمية المشفرة كمخزون إذا كانت الشركة تقوم بالتعدين وتحتفظ بها لغرض البيع في سياق الأعمال الاعتيادية ، حيث تقوم الشركات بالتعدين والاحتفاظ بالعملات المشفرة لبيعها في المستقبل ، اعتمادًا على النية التي تمتلكها الشركات فيما يتعلق بالعملة المشفرة التي تتلقاها من التعدين ، يمكن أن تكون مؤهلة كمخزون وفقًا لمعايير GAAP ,على سبيل المثال ، الشركة التي تقوم بتعدين البيتكوين كنشاطها الرئيسي تبقيها للبيع في سياق الأعمال الاعتيادية ، ومع ذلك ، نظرًا لأن العملة المشفرة ليست أصلًا ملموسًا ، فإن تصنيف المخزون لا يعمل ، اذ يجب أن يكون المخزون ملموسًا بموجب معايير GAAP. (١٤)

عندما تقوم الشركة باستخدام العملات الرقمية المشفرة كوسيلة للدفع مقابل السلع والخدمات اواستلام مستحقاتها عن بيع بضائعها او خدماتها او تحصيل ديونها فلا يمكن المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة كمخزون . (٣٧)

اتجهت اغلب الاراء وايدت المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة كمخزون ، الا ان هناك اراء تنتقد هذا الاتجاه اذ ان المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) لايقدم المعالجة المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة ، لانه اختص بالموجودات الملموسة المحتفظ بها للبيع ولم يتطرق الى العناصر المحتفظ بها كاستثمار او التي في مقابل النقدية التي تستخدم كمدفوعات مقابل السلع والخدمات . فالعملات الرقمية المشفرة ليست سلعة ولا يمكن المحاسبة عنها كمخزون في ضوء المعيار الدولي رقم (٢) . (٣١)

7 / ٢ – تصنيف العملات الرقمية المشفرة والمحاسبة عنها كأصل غير ملموس :

أن تصنيف "الأصول غير الملموسة" هو أفضل خيارللمحاسبة عن العملات المشفرة وفقا للبحث المكثف الذي أجرته شركة (Pricewaterhouse Coopers PwC)) برايس ووترهاوس كوبرز – وهي من اكبر شركات المحاسبة في العالم – وهم يعتقدون في النهاية ، بإن "العملة المشفرة ليست نقدًا أو عملة أو أصلًا ماليًا ، بدلاً من ذلك ، ينبغي اعتبارها على الأرجح أحد الأصول غير الملموسة غير محددة العمر ". (٢٧)

يشـــار الى الاصـــل غير الملموس الى انه " أصـــل ليس له وجود مادي وذو طبيعة غير نقدية يمكن تحديده " كما اورده معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) .[٣٨]

كما ورد في القاعدة المحاســبية المحلية رقم (٢) الفقرة ٣ أ) تعريف الموجود غير الملموس" هو موجود ذو طبيعة غير نقدية قابلة للتحديد ليس له وجود مادي ويعد موجودا عندما ":

أ. "تتحكم فيه الوحدة الاقتصادية كنتيجة احداث سابقة مثل الشراء والتطوير الداخلي ".

ب. "يتوقع ان تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية محتملة للوحدة الاقتصادية ". [٣٩]

"وللاعتراف به كموجود غير ملموس يتطلب الشروط التالية " :

١-"قابلية الموجود للتحديد وامكانية التحكم فيه وقياس قيمته بصورة محددة" .

٢-"توقع تدفق منافع اقتصادية مستقبلية من الموجود ".

٣-"امكانية قياس موجود بصورة موثوق بها ".[٣٩]

نتسائل هنا عن مدى توافق الشروط الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) والقاعدة المحاسبية المحلية رقم (٢) مع طبيعة العملات الرقمية المشفرة للاعتراف بها والابلاغ عنها كأصل غيرملموس في القوائم المالية .

لو فصلنا كل عنصر من عناصر تعاريف الأصل غير الملموس الواردة في اعلاه بشكل منفصل كما يأتي :[٣١]

١- قابل للتحديد : اذا كان الاصل قابل للفصل يمكن تحديده (أي أنه يمكن تجزئته او فصله عن الكيان ببيعه أو نقله أو تأجيره أو ترخيصه أو تبادله) أو إذا" نشأ عن حق تعاقدي أو قانوني".

نظرًا لأنه يمكن بيع العملة المشفرة بوحدات في البورصة، فهي قابلة للفصل وبالتالي تلبي تعريف الأصل غير الملموس .

٢-اذا نشـــأ الاصـــل غير الملموس عن الحقوق التعاقدية أو الحقوق القانونية الأخرى : لا ينطبق هنا نظرًا لعدم وجود عقد أو حقوق قانونية أخرى.

٣- من المتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية إلى الشركة : من الممكن ان يحصل الكيان على المنافع الاقتصادية للعملة الرقمية المشفرة ، من خلال اسخدامها للدفع (عند قبولها) او امكانية بيعها.

٤- اصل ذو طبيعة غير نقدية : لقد توصلنا بالفعل أن العملات الرقمية لن تعتبر "نقدية" أو "نقود" وبالتالي ستكون أصلًا غير نقدي .

٥ - ليس له وجود مادي : العملات الرقمية المشفرة هي بالضبط ، رقمية افتراضية ليس لديها وجود مادي فيزيائي.

٦ - تتحكم فيه الوحدة الاقتصادية كنتيجة احداث سابقة باعتباره اصل : نجد أن المنشأة عندما تشتري أو تتسلم العملة الرقمية المشفرة كمدفوعات يكون هناك (حدث سابق) وتكون قادرة على السيطرة على هذه العملات لحين اتخاذ القرار ببيعها أو استخدامها كوسيلة للتبادل(أي السيطرة على الموارد)

يبدو أن العملة المشفرة كما يري (PCW) تلبي تعريف الأصل غير الملموس في معيار المحاسبة الدولي (٣٨) اذ يمكن فصلها عن مالكها ببيعها أو نقلها بصورة فردية ، فإنها لا تمنح حاملها الحق في الحصول على عدد ثابت أو يمكن تحديده من وحدات العملة.ويمكن تداول مقتنيات العملة المشفرة في البورصة ، وبالتالي ، هناك توقع بأن الكيان سيتلقى منافع اقتصادية مستقبلية. وهي غير نقدية فالعملة المشفرة تخضع لتغيرات كبيرة في القيمة ، كما وانها شكل من أشكال النقود الرقمية وليس لها وجود مادي . لذلك ، فإن التصنيف الأنسب هو كأصل غير ملموس. (٣٤)

يرى Grant Thornton ، نظرًا لأن العملة المشفرة غير مقبولة عمومًا كعملة قانونية وليست مدعومة من قبل الحكومة ، فهي غير مؤهلة كنقد ، وبسبب تعرض تلك العملات لتقلبات سعرية ، لا ينطبق عليها تعريف" مكافئات او معادلات النقدية " كما وانها لا تلبي متطلبات "الأدوات المالية". وذلك لأن العملة المشفرة لا تمثل التزامًا تعاقديًا لتلقي النقد وهي ليست أداة حقوق ملكية ، ونعتقد أنه لا يمكن أن يكون نوعًا من المخزون ، لأنه ليس كائنًا ملموسًا. في كل من هذه الحسابات المتعلقة بالعملة المشفرة لتحديد التصنيف الأفضل، نرى ان "الأصول غير الملموسة"

هي الحساب الوحيد الذي يمكن أن تتناسب معه العملة المشفرة بموجب معيارالمحاسبية الدولية رقم ٣٨ ، فهي أصل قابل للتحديد وذو طبيعةغير نقدية وليس له وجود مادي. (٤٠)

ان بعض الاصول غير الملموسة لها عمر انتاجي غير محدد عندما لا يمكن تحديد الفترة التي يتوقع أن يولد الأصل خلالها صافي تدفقات نقدية إلى الشركة ، وفي المحاسبة لا يتم إطفاء الأصول غير الملموسة غير محدودة العمر ولكن يتم اختبارها من أجل الانخفاض في القيمة .(٣٨)

وهذا هو حال العملات الرقمية المشفرة عندما ينظر إليها على أنها أصول غير ملموسة ، وبالتالي لا يتم إطفاؤها بسبب عدم وجود عمر محدد للعملات الرقمية المشفرة ،على المنشأة الحائزة للعملات الرقمية القيام باختبارالانخفاض في القيمة سنويا على وفق المعيارالمحاسبي الدولي(٣٦) .(٤١)

المبحث الثالث

القياس المحاسبي للعملات الرقمية المشفرة على وفق احتمالات الابلاغ عنها في القوائم المالية .

نظرًا لطبيعة العملات الرقمية المشفرة والتقلب في قيمتها العادلة ، يبدو من غير البديهي ، ان يتم قياس العملات المشفرة في البيانات المالية بنفس طرق القياس المحاسبي في معظم الحالات ، وسيحتاج المصدرون والمالكون إلى النظر الى عوامل مختلفة بما في ذلك الغرض من حيازة العملة المشفرة ، وتحليل الادبيات المحاسبية لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والتركيز على متطلبات القياس اللاحق . يمكن عرض القياس المحاسبي المحتمل على وفق الغرض من حيازة العملة الرقمية على النحو التالي:

٣/١ القياس المحاسبي اذا تم تصنيف العملات الرقمية المشفرة كعملة أجنبية :

اذا تم اعتبارالعملة الرقمية المشـــفرة عملة اجنبية ، يمكن اســـتخدام المعيار المحاســبي الدولي رقم (٢١) ويمكن ترجمتها باســتخدام ســعر الصــرف بين العملة الوظيفية والعملة الرقمية المشـــفرة .عند الاعتراف الاولي بها تثبت المعاملة بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعرالصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة على اســاس ســعر الصــرف الســائد ، وعند القياس اللاحق بتاريخ الميزانية العمومية ينبغي التقريرعن البنود النقدية بالعملة الاجنبية بسعر الاقفال .(٤٠)

٣/٢ القياس المحاسبي في حالة اعتبار العملات الرقمية المشفرة كوسيط للتبادل :

في ضــوء ارشــاد مجلس المعايير المحاســبية الياباني (ASBJ) الصــادر في 14مارس٢٠١٨ حول الاجراء العملي للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة كجزء من مبادئ المحاســـبة اليابانية (GAAP) . في حالة احتفاظ الكيان بالعملة الرقمية المشفرة لغرض التداول وكوسيلة للدفع :

أ- في القياس اللاحق في حالة وجود سوق نشطة لتداول العملة الرقمية المشفرة فتقاس هذه العملة بسعر السوق عند اعداد الميزانية العامة ويعترف باي مكسب اوخسارة عن القيمة الدفترية .

ب- في حالة عدم وجود سوق نشطة للعملة الرقمية المشفرة ، فيجب أن تقاس هذه العملة الافتراضية

بتكلفتها. وفي حال كون قيمة التخلص المقدرة تقل عن التكلفة ، فتقاس العملة بقيمة التخلص ويعترف

بالفرق عن القيمة الدفترية كخسارة ، ولاتعكس هذه الخسارة على الفترات اللاحقة.(٤٢)

وفيما يتعلق بالمحاســبة عن العملات الرقمية المشــفرة في حالة احتفاظ الشــركة بها لصالح عملائها يؤكد المعيار على ماياتي: (٤٢)

أ- في تاريخ ايداع العملة الافتراضية ويقصد به (رقم الكود لرصيد العميل من العملة الرقمية) وبناءا على الاتفاقية بين الشـــركة والعميل يعترف بها كاصـــل ، يتم القياس بســعر الســوق ، وفي الوقت نفســه ، يجب ان تعترف الشــركة بالالتزام باعادة العملة الرقمية المشفرة للعميل بالقيمة العادلة

ب- في تاريخ الميزانية العامة يتم المحاسبة عنها كما لوكانت الشركة تحتفظ بها لصالحها ، اي يتوقف على وجود سوق نشطة من عدمها .

على وفق ذلك ، لا ينبغي أن تنشأ أي مكاسب أو خسائر من العملات االرقمية المشفرة التي تحتفظ بها المنشأة لصالح عملائها . (٤٢)

٣/٣ : القياس المحاسبي في حالة اعتبار العملات الرقمية المشفرة كاستثمارات :

بالنسبة لشركات الاستثمار ، التي تحتفظ بالعملات المشفرة كاستثمارات ، ينبغي أن تحاسبها كما تفعل مع أي استثمارات أخرى ، وقياس القيمة في البداية بالتكلفة ثم تعديل بالقيمة العادلة لاحقًا باعتبارها اصل مالي مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة. (٤٣)

وعلى وفق ماجاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم(٣٩)(ومعيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم (٩) تقاس "بالقيمة العادلة فيما اذا كان استثمار بغرض المتاجرة او استثمار طويل الاجل ويتم الاعتراف بالارباح والخسائر من خلال عناصر الدخل الشامل " .(٤٠)

٣/٤: القياس المحاسبي في حالة المحاسبة عنها كمخزون بغرض البيع في سياق الاعمال الاعتيادية:

العملات المشفرة يتم تعدينها ، ولهذا الغرض تستخدم الشركات أجهزة كمبيوتر عالية القدرة لحل الخوارزميات المعقدة ، وبمجرد حلها ، يقومون بإنشاء عملة جديدة . يتطلب من شركات التعدين ان تصنف العملات المشفرة على غرار المخزون . هذا من شأنه أن يسمح بإعتبار العملات المشفرة نوعًا فريدًا من المخزون باعتباره مخزون غير ملموس . وعندما تقوم الشركات ببيعها مباشرة بعد ذلك ، فإنها في كل مرة تقوم فيها بالتعدين تتحمل التكاليف. وينبغي ان تحمل العملة المشفرة التي تم تعدينها بعناصر تكلفة البضائع المباعة ، وبهذا فهي تلبي معيار "محتفظ بها للبيع في سياق العمل العادي" (ASC 330). (١٤)

وعلى سبيل المثال ، قد تحتفظ إحدى الشركات بالعملات المشفرة للبيع في سياق الأعمال الاعتيادية ، فيمكن التعامل عادة مع العملة المشفرة كمخزون ، و هذا يعني الاعتراف بالمخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها ، أيهما أقل . اما اذا إذا كانت المنشأة تعمل كوسيط تداول للعملات المشفرة ، فإن معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) ينص على أنه " يجب تقييم مخزوناته بالقيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف البيع" . ويتم الحصول على هذا النوع من المخزون بشكل أساسي بغرض البيع في المستقبل القريب وتحقيق ربح من التقلبات في السعر. وبالتالي ، لا يمكن تطبيق طريقة القياس هذه إلا في ظروف ضيقة للغاية حيث يكون نموذج العمل هو بيع العملات المشفرة في المستقبل القريب بهدف تحقيق ربح من التقلبات في الأسعار .[٤٤]

ويمكن ان تقيم العملة المشفرة بطريقة Fifo أو Lifo أو Avarage في سياق العمل الاعتيادي وفي آخر المدة ، تقيم العملة المشفرة بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل (LCM) ، ويمكن ان تقيم بالقيمة السوقية كما تقيم المعادن الثمينة كالذهب مثلا وكما جاء في (GAAP) لاسيما اذا تم تصنيفها على انها مخزون غير ملموس ، مع الاعتراف بالارباح والخسائر وكما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) [٣١].

٣/٥: القياس المحاسبي في حالة الاحتفاظ بالعملة الرقمية المشفرة بغرض البيع لصالح الغير:

يرى Procházka في حالة الاحتفاظ بالعملة من قبل الوسطاء التجاريون بغرض بيعها مستقبلا ،تعامل معاملة السلع بالرغم من انه لاينطبق عليها تعريف السلع الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) ولكن من المنظور الاقتصادي يمكن اعتبارها سلعة ويمكن المحاسبة عنها وقياسها بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع ، وتتولد الارباح اما من فرق السعر او من هامش ربح الوسطاء التجاريون . [٤١]

تسجل بالقيمة العادلة كاصل والتزام بسعر السوق وتقاس في الميزانية العامة بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع ويتم الاعتراف بأي تغيرات في القيمة في الارباح والخسائر في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢). [٤٢]

٣/٦: القياس المحاسبي في حالة المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة كاصول غير ملموسة :

يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم(٣٨) بديلين للقياس اللاحق للاصول غير الملموسة : نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم . في حالة وجود سوق نشطة للعملات الرقمية المشفرة يتم القياس اللاحق بطريقة اعادة التقييم ، اما في حالة عدم وجود السوق النشطة يتم القياس بطريقة التكلفة . وغالبا مايتم تداول العملات الرقمية المشفرة في سوق نشطة . [٤١]

في حال تصنيف العملات المشفرة على أنها أصول غير ملموسة يتطلب المعيار (ASC 350 Accounting Standards Update) من الشركات تسجيل الأصول غير الملموسة في البداية بالتكلفة. وبصفتها أصولًا غير ملموسة ، فتتمتع العملات المشفرة بأعمار غير محددة ، وبالتالي يجب اختبارها من أجل الانخفاض في القيمة على الأقل سنويًا وبشكل أكثر تكرارًا إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تشير إلى أنه من المرجح وجود ضعف في قيمتها .[١٤]

نظرا لان العملة المشفرة اصل غير ملموس فان المعدنين يطورون اصولا غير ملموسة ، او يقومون بإنشاء أصل غير ملموس داخليًا ، لذلك ، يجب عليهم رسملة جميع النفقات المتكبدة في التعدين (مثل كلفة أجهزة الحاسوب ، وتكاليف الكهرباء ، وتكلفة العاملين ، وغير ذلك) ، وينبغي المحاسبة عنها طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (38) ، فعند القياس الأولي تقاس بالتكلفة ، و يتم الاعتراف بالايرادات والارباح عند بيع العملة الرقمية المشفرة المنتجة.[٤٠]

أنا لست مع هذا الرأي :

والسبب هو أن الشركة إذا كانت ترغب في الاستفادة من التطوير الداخلي لأصل غير ملموس فهي بحاجة إلى تلبية المعايير المحاسبية الدولية والقاعدة المحاسبية

رقم (٢) وبهذا تتمكن من قياس النفقات المنسوبة إلى الأصل غير الملموس بشكل موثوق أثناء تطويره.اما بالنسبة الى العملة المشفرة ولعدم القدرة علي قياس تكلفة العملة المشفرة بشكل موثوق ومن الصعب جدًا فصل التكاليف المتكبدة لبناء العملة المشفرة لذلك لايمكن التحقق والتاكد من رسملة جميع النفقات .

وفي راي silvia ان المعيار(٣٨) يسمح بان يتم قياس الأصول غير الملموسة بالتكلفة عند التحقق المبدئي ويتم قياسها لاحقًا بالتكلفة ناقصًا الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة .

وبنفس المفهوم يتم الاحتفاظ بالعملة المشفرة بالتكلفة عند القياس الاولي ولا يتم الاعتراف بأية ايرادات أو أرباح حتى يتم بيع العملة الرقمية المشفرة لاحقًا . وعند القياس اللاحق يتم استخدام نموذج إعادة التقييم وذلك في حالة وجود سوق نشطة ، يمكن إعادة تقييم العملات المشفرة بقيمتها العادلة وحساب أي زيادات مباشرة في الدخل الشامل الآخر ، أو الانخفاض في الربح أو الخسارة . ويتم القياس اللاحق بالتكلفة في حالة عدم وجود سوق نشطة ، ولا يكون هناك أي إطفاء لأن العملات المشفرة لها عمر إنتاجي غير محدد بشكل عام .(٤٤)

ويرى Henri Venter بان نموذج القياس بالتكلفة غيرملائم لانه يمكن بيع العملة الرقمية المشفرة بشكل مستقل و ينتج عن ذلك التدفقات النقدية مباشرة ، وهي حساسة لعوامل السوق، وبالتالي ، وعلى وفق أحدث الأفكار، ستكون القيمة الحالية (أي القيمة العادلة) هي انسب قياس للاحتفاظ بالعملة الرقمية المشفرة ،علاوة على ذلك ، ليس للعملات الرقمية تاريخ استحقاق ولا عمر محدد يمكن على أساسه بناء نموذج التكلفة التاريخية.(٣١)

أن المحاسبة عن العملات المشفرة في راي العديد من المحاسبين ينبغي أن تكون على أساس القيمة العادلة اذا تم اعتبارها كاصل مالي ووجوب الاعتراف باي تغيرات في القيمة في حساب الأرباح والخسائر، ولكنها لا تمنح حقاً تعاقدياً لإستلام نقدية أومايكافئها، وفي رأي أصحاب هذه الانتقادات أنه ينبغي المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة باعتبارها أصل غير ملموس ، ويتم المحاسبةعنها باستخدام طريقة التكلفة أو طريقة إعادة التقييم كمعالجة بديلة. (٤٥)

في رأي الباحثة ، ان سوق العملات الرقمية الجديد حاليا يعتبر سوق نشط ، لذلك ، ان قياسات القيمة العادلة هي أنسب أساس قياس لعرض العملة الرقمية المشفرة في كل من قائمة المركز المالي وبيان الأداء المالي. فضلا عن ذلك ، نعتقد أن المعلومات الأكثر صلة وإفادة ستكون إذا تم عرض التغييرات في القيمة العادلة في قوائم الارباح أو الخسائر.

٣/٧ نهاية الجدل حول المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة .

في يونيو ٢٠١٩ ، حسمت لجنة تفسير التقارير المالية الدولية (IFRIC) الجدل حول المحاسبة عن العملات المشفرة اذ اصدرت قرارا تضمنه جدول أعمالها يحدد الاعتبارات المحاسبية لحاملي العملات المشفرة ، والتي تتفق مع الأفكار الواردة في هذا البحث ، حيث قالت لجنة تفسير التقارير المالية الدولية في [IFRIC] ٢٠١٩/٩/٢٣

في قرار اتخذ في يونيو / حزيران حيث ورد "إن العملات الرقمية المشفرة ليست عملات قانونية أو نقدية ويبدو أنها لا تلبي متطلبات الأدوات المالية ، بسبب كونها لا تمثل النقد أو حقوق الملكية في كيان ما وهي ليست علاقة تعاقدية أو التزامًا لتسليم أو استلام النقد أو أي من الادوات المالية ألاخرى. ولن تحقق حقوقًا تعاقدية لأصحابها ، ولا عقد قد يكون من الممكن تسويته فى أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها" .

قررت اللجنة ، بإن العملة الرقمية المشفرة المحتفظ بها الكيان تتفق مع تعريف "الموجودات غير الملموسة" لأنها "يمكن فصلها عن صاحبها وبيعها أو نقلها بشكل منفصل" و "لا تمنح حاملها حقًا ثابتًا أو قابلاً للتحديد" . والمقصود هنا عدد وحدات العملة.

وعلى اساس هذا الحكم ، يتوجب على الشركات الآن المحاسبة عن العملات المشفرة وعرضها في القوائم المالية كأصول غير ملموسة .[٤٦]

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

١-العملات الرقمية المشفرة واشهرها عملة البيتكوين هي عملة غير تقليدية وتختلف عن العملات الورقية و النقدية وهي لا تصدر عن السلطات المركزية (البنوك المركزية)، كما أنها لا ترتبط بسلع

أو خدمات لها قيمة ذاتية . وإنما يتم إصدارها عبر عملية تسمى التعدين Mining (إصدار افتراضي) وهو برنامج الكتروني يتضمن العديد من المعادلات تسمى الخوارزميات ويتم ذلك بواسطة المعدنيين Miners ، يقوم البرنامج بإصدار العملة وتضاف إلى المحفظة الإلكترونية لمن قام بالتعدين ، و يتم نقل العملات المشفرة باستخدام تقنية "blockchain" ، وهي أحد أشكال دفتر الأستاذ المشفر .

٢-بسبب الاستخدامات العديدة المحتملة للعملات المشفرة ، توصلنا الى أن معايير المحاسبة الحالية لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAP ليس لديها طريقة محددة للتعامل مع العملة المشفرة ، والتحدي الذي يواجهه المحاسبين هو كيفية الابلاغ عن العملات المشفرة في القوائم المالية للشركات الحائزة على تلك العملات .

٣-في حالة عدم وجود معيار او ارشاد او تفسير محاسبي بالامكان تطبيقة على تعاملات او احداث اقتصادية ذات صلة باحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، على الادارة ان تسعى الى تطبيق السياسات المحاسبية التي تتناسب مع الجوهر الاقتصادي للمعاملات طبقا لما جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم (٨).

٤-يؤدي إختلاف الغرض من حيازة العملة الرقمية المشفرة إلى إختلاف المعالجة المحاسبية من شركة إلى اخرى ، المطلوب التفكير بعناية ، ويعد فهم شروط العملة الرقمية المشفرة والغرض منها اعتبارات مهمة في تحديد المعالجة المحاسبية المناسبة .

٥-اتفقت اراء المختصين والباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية بان العملات الرقمية المشفرة لا تفي بتعريف النقد أو ما يعادله بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٧)لأنها تفتقر إلى القبول الواسع كوسيلة للتبادل (في الوقت الحاضر) ولا تصدر العملة من اي بنك مركزي ، فهي غير رسمية .

٦-لا تفي العملات الرقمية المشـــفرة بتعريف الأداة المالية (بخلاف النقدية) بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) حيث لا توجد علاقة تعاقدية ينتج عنها أصل مالي لطرف والتزام مالي لطرف آخر.

٧-يمكن تحديد نطاق في المعيار المحاســـبي الدولي رقم (٢) كمخزون ، في حالة المحاســـبة عن العملات الرقمية المشـــفرة كمخزون بغرض البيع في ســـياق الاعمال الاعتيادية .

٨- تســتوفي العملات الرقمية المشــفرة عمومًا التعريف الواســع نســبيًا لما هو غير ملموس من الاصــول بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) لأنها أصــل غير نقدي ، ولأنها قابلة للتحديد ، وتفتقر إلى الجوهر المادي ، و يتم التحكم فيها بواسطة المالك وتؤدي إلى منافع اقتصادية مستقبلية لحاملها.

ومع ذلك ، لا نعتقد أن المعالجة المحاسبية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) ســتوفر معلومات مالية مفيدة وذات صــلة حيث أن المعيار قد اســتبعد من نطاقه الأصول غير الملموسة المقتناة بغرض المتاجرة .

٩-إن الجمع بين مزيج من المبادئ المحاسـبية الموجودة بالفعل سـيسـمح للشـركات بتقييم أفضـل لقيمة هذا النوع الجديد من الأصـول ، ونعتقد أن أفضـل طريقة لحساب العملة المشفرة هي استخدام مجموعة من هذه التصنيفات المحاسبية المختلفة فيما اذا كانت: مخزون بغرض البيع ، أواســـتثمار ،او كعملات الأجنبية ، أواصـــول غير الملموسة. بناءً على نية كل شركة بحيازة النقود المشفرة .

التوصيات

نظرًا للنمو السريع للعملات الرقمية المشفرة وتزايد انتشارها عالميا ، فإن نشاط وضع المعايير مطلوب لتوفيرإرشــادات محاســبية واضــحة للمُعدنين ولضــمان أن البيانات المالية توفر معلومات ذات صـــلة ومفيدة لمســـتخدمي تلك البيانات المالية مطلوب البحث بعناية لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة لعلاج اي معاملة تخص العملات الرقمية المشفرة ، ويمكن تقديم التوصيات المقترحة الاتية :

١- نظرًا لأن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يحل المشكلة بعد ، ينبغي على الشركات اتباع المعالجات المحاسبية للعملات الرقمية المشفرة بالاستناد إلى معاملات مماثلة تسري عليها احكام المعايير الحالية .

٢-يتطلب من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اصدار معيار IFRS جديد او ارشاد محاسبي يتضمن كيفية المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة والافصاح عنها في القوائم المالية وضرورة ان يتضمن :

أ- تعديل تعريف النقد وما بحكمه ليشمل تعريف العملات النقدية المشفرة

ب - تعديل تعريف الاصل المالي ليتضمن تعريف العملات النقدية المشفرة .

ت - تعديل ارشادات القياس في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨) ليتضمن تعريف العملات النقدية المشفرة بصورة اوسع واشمل .

٣-سيحتاج المحاسبون الى مراقبة التطورات بصورة متواصلة للارشادات التي تصدر من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة IFRIC لمعرفة أي توجيهات تصدر حديثا ، وتأثيراتها على المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة

٤-اجراء مزيد من الابحاث والدراسات المتعلقة بالعملات النقدية المشفرة في مجال المحاسبة عنها واسس الابلاغ والافصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية .

المصادر

١-البنك المركزي الأردني/دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني دراسة بعنوان" العملات المشفرة " /آذار/ 2020 . متاح على :
https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2020/07/

٢-ويكيبيديا "((قانونية بت كوين حسب البلد او الاقليم) ٢٠١٧ متاح على ..
https://ar.wikipedia.org/wiki

٣-البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري " القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠" متاح على :
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx

٤-البنك لمركزي العراقي " تحذير تداول عملة البتكوين الافتراضية "
https://cbi.iq/news/view/512 : متاح على 03, 2017,December
٥-صلاح، عبد الفتاح محمد أحمد "البيتكوين :عملة الكترونية مشفرة قد تسببأزمة اقتصادية عالمية جديدة"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، عدد 33 ، (٢٠١٥) متاحة على. www.giem.info : http://
٦-الباحوث، عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز "النقود الافتراضية :مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد (1) (٢ يناير) : 2017 .
٧- Cynthia Dion-Schwarz, David Manheim, Patrick B. Johnston , Terrorist Use of Crypto currencies " , Technical and Organizational Barriers and Future Threats : 2019" (www.rand.org/t/rr Available At)
٨-بانوراما البورصة ، " العملات الافترا ضية ، مخاطرها وآلية عملها : فلسطين وموقفها من التعامل بالعملات الرقمية " نشرة الكترونية متخصصة (يونيو 2018). متاحة على.....
http://www.pex.ps
٩-https://arincen.com/The-most-famous-digital-coins-11439
١٠ - منتدى الاقتصاد الإسلامي،) 2018 / 1 / 23 (،" حوار منضبط ومحدود حول البتكوين"،
ملف رقم 20 ، متاحة على : https://www.goo.gl
١١ - KPMG, "Blockchain, Cryptocurrency Challenge Accounting Available at: https://frv.kpmg.us. .Models",(2018)
12 - Houben, R. and Snyers, A., "Cryptocurrencies and Blockchain: Legal Context and Implications for Financial Crime, Money Laundering and Tax Evasion", European Union, (2018), Available At http://www.europarl.europa.eu

- Institute of Chartered Accountants in England and Wales, ١٣ "Block chain and the Future of Accountancy", ICAEW's IT Faculty(2018), Available At,: http://www.icaew.com/itfac.

Financial reporting of cryptocurrency " Andrew '14- - Hartley) July 15, 2019 ,(University of Tennessee at Chattanooga, " Bitcoin – Its Economics for " 15- Tan Lo B., Low, K., w Australian Accounting Review, Vol. 27, " Financial Reporting ٢٠١٧).Issue 2 :

16-https://www.tagi.com/UploadFiles/IFRSand IASB_Standards/IAS8.pdf

١٧- الربيعي ، فلاح خلف " النقود والمصارف " كلية الادارة والاقتصاد ، (٢٠١٥) متاح على :

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=470554

١٨- ديوان الرقابة المالية الاتحادي " القاعدة المحاسبية رقم (٧)(كشف التدفق النقدي) (١٩٩٦) " متاح على ..... www.d-raqaba-m.iq

-International Accounting Standards Board (IASB), " IAS No. ١٩ Available At: .7: "Statement of Cash Flows",(December 1992) http://www.ifrs.org

20- الحجار ، د. وسيم شفيق ، " دراسة موجزة حول العملات الرقمية والمخدرات الرقمية" جامعة الدول العربية , المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية/ بيروت- لبنان :٢٠١٩.

-- Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T.," Intermediate ٢١ Accounting," (2013 : P 312) , Hoboken, NJ: Wiley, 15th edition.

the free encyclopedia "22- Wikipedia https://en.wikipedia.org/wiki/Money"

23- الهيتي ، د. احمد حسين علي " اقتصاديات النقود والمصارف "، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق : ٢٠٠٥) .

٢٤ - عبد الحميد ، د. عبد المطلب " اقتصاديات النقود والبنوك "، الدار الجامعية ، االاسكندرية :٢٠٠٧

٢٥ - CPA" Ontario, (May 2018), "Navigating the Brave New World of Crypto currency and ICOs", CPA Ontario Thought Leadership Series, Available At: http://www.cpaontario.ca

26 - Pwc "Pricewaterhouse Coopers " " Demystifying the Debits and Credits of Cryptocurencies" September 2019. Available at:

27- - Paul, Beth, et al. "Cryptocurrencies? Time to Consider Plan B." pwc.com, Mar. 2018, Available at: www.pwc.com/us/en/cfodirect/assets/pdf/point-of-view/cryptocurrency-bitcoin- accounting.pdf

28- البنك المركزي العراقي ، "التعليمات الارشادية لاعداد القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار(٩) " الادوات المالية " : ٢٠١٩. متاح على : https://cbi.iq/static/uploads/up/file-155532224645725.pdf

٢٩ - International Accounting Standards Board (IASB), " IAS No. ٩.:,(July: 2009), Available At: http://www.ifrs.org

30- International Accounting Standards Board (IASB), (June 1995), " IAS No. 32: " Financial Instruments: Presentation", Available At: http://www.ifrs.org.

31 – Venter, Henri "Digital currency – A case for standard setting activity". A perspective by the Australian Accounting Standards Board (AASB). April :2018 . Available At: https://www.ifrs.org/-/media/feature/meetings/2018/may/eeg/ap2d-digital-currencies-paper.pdf

32 – Financial Accounting Standards Board " Codification " Available At Investments— FASB ASC (Topic 320) : https://asc.fasb.org/imageRoot/34/116779634.pdf

33– ديوان الرقابة المالية الاتحادي " القاعدة المحاسبية رقم (١٤) الاستثمارات (٢٠٠١) " متاح على ..... www.d-raqaba-m.iq .

٣٤ – Pricewaterhouse Coopers (PWC), (2016), "Accounting for Crypto currencies", Available at: https://www.pwccn.com

35– International Accounting Standards Board (IASB" IAS No. 2: "Inventories " (December 1993) Available At: . http://www.ifrs.org.

36– ديوان الرقابة المالية الاتحادي " القاعدة المحاسبية رقم (٥) المخزون (١٩٩٤) " متاح على ..... www.d-raqaba-m.iq .

٣٧ – South African Institute of Professional Accountants (SAIPA), "Accounting for Cryptocurrency", Journal of Professional Accountant, Issue 32.(2018).

38– International Accounting Standards Board (IASB), (September 1998)," IAS No. 38: "Intangible Assets", Available At: http://www.ifrs.org .

39– ديوان الرقابة المالية الاتحادي " القاعدة المحاسبية رقم (٢) الموجودات غير الملموسة (٢٠١٣) " متاح على ..... www.d-raqaba-m.iq .

- Thornton, Grant "IFRS Viewpoint: Accounting for ٤٠ Cryptocurrencies–The Basics", Grant Thornton International Ltd, (9 May, 2018), Available at: hptt://www.grantthoronton.global.com.

41- Procházka, D, "Accounting for Bitcoin and Other Cryptocurrencies under IFRS: A Comparison and Assessment of Competing Models", the International Journal of Digital .Accounting Research Vol. 18: (2018)

42- Accounting Standards Board of Japan (ASBJ), , "Practical Solution on the Accounting for Virtual Currencies under the Payment Services Act"(2018), Available At: https://www.asb.or.jp .

43 - Clanton " Dustin, ,Jan 04, 2019 "Real state Funds Under ASC 946 Private Reporting Requirements for Qualifying ", Available At: https://www.bkd.com/article/2019/01/reporting-requirements-qualifying-private-real-estate-funds-under-asc-946.

44 - Silvia “how to account crytocarancy”2020 . . Available At: /https://www.cpdbox.com/accounting-cryptocurrencies-ifrs

45 - Pricewaterhouse Coopers (PWC), (28 November, 2017), "Accounting for Cryptocurrency", International Financial Reporting Standards Blog, Available At: https://www.pwc.com .

46- https://ar.0xzx.com/2019092331266.html# .

جدول المصطلحات وتفسيرها		
المصطلح	الاسم	التفسير
AASB	Australian Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الاسترالي
AICPA	Association of International Certified Professional Accountants	المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
ASC	Accounting Standards Codification	تدوين المعايير المحاسبية هي مجموعة من لوائح GAAP والإرشادات المتعلقة بمجال معين من البيانات المالية
ASBJ	Accounting Standards Board of Japan	مجلس معايير المحاسبة الياباني
CPA	Certified Public Accountant,	المحاسبون القانونيون
FASB	Financial Accounting Standards FBoard	مجلس معايير المحاسبة المالية
FRAS	Financial Reporting and Assurance Standards Canada	معايير التقارير المالية والتأكيد في كندا
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما
GASB	Government Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الحكومية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Committee Interpretation	لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales	معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز
MFRS	Malaysian Financial Reporting Standard	المعايير الماليزية لإعداد التقارير المالية
PWC	Pricewaterhouse Coopers	من أكبر أربع شركات محاسبة في العالم
SAIPA	The South African Institute of Professional Accountants	معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين المهنيين